الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزراة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب عربي

الأستاذة: إيمان حراث

المستوى: سنة ثالثة ليسانس

تخصص: دراسات لغوية

الأفواج: (ف 3)

المحاضرة الثانية عشرة:

الحكامة الرشيدة للمالية العمومية

مقدمة:

إنَّ تعزيز الحكامة الرشيدة للمالية العمومية ومحاربة الفساد عنصران يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا؛ لأن الحكامة الرشيدة عنصر فعال في النمو الاقتصادي إذْ من أهم خصائصها أنها تضم آليات محاربة الفساد، والسلوك الفاسد اللذين يؤثران سلبا على مناخ الاستثمار، والأعمال، النمو الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثمة كان لابد من الحد من الفساد الاقتصادي والمالي عبر حكامة رشيدة تقوم على آليات واجراءات وقوانين رقابية تتسم بالشفافية وتضمن حقوق المستفيدين وتحميهم من أن يكونوا ضحايا أنواع الفساد الاقتصادي أو المالي أو الانتهاك الاستثمار.

1. الحكامة الرشيدة:

ترتبط لفظة الحكامة بالمجال التنموي، وهو من المصطلحات التي ابتدعها البنك الدولي، ويُقصد بها أسلوب الحُكم وممارسة السلطة الذي يوصل إلى التدبير الجيد والفعَّال للموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية حقيقية[1].

ولقد أفضى الوضع التنموي المُزري والهش في القارة إفريقيا على الرغم من غناها بالموارد والثروات الطبيعية إلى طرح قضية الحكامة باعتبارها السبيل الوحيد لخروج إفريقيا ودول العالم الثالث عامة من مشكل الضعف والهشاشة والتدهور التي هي نتائج مباشرة لفساد الأنظمة السياسية في هذه البلدان، والتي تقوم أساساً على الأقصاء والتراتبية، ودعم أذرع الفساد والاتكاء عليها وتوظيفها في الحُكم، وتغليب المصالح الشخصية الضيقة على حساب التنمية الشاملة، واضطهاد والتضييق على دعاة الاصلاح والمشاركة، وقطعها الطريق أمام مشاريع تنموية حقيقية مبنية على تخطيط علمي وتسيير ومواكبة نزيهة وشفافة[2]، ومن هنا جاءت صيحة البنك الدولي في سنة 1989 بكون أزمة إفريقيا هي "أزمة الحكم الصالح" (Governance of crise) التي سمحت للمنظمات الدولية إملاء سياساتها وطرح قضايا حقوق الإنسان، والفساد، والديمقراطية، والمشاركة[3] السياسية.

1- Awatif laghrissi: Gouvernance au Maroc, approchs d'action publique, imprimeriepapeterie el wataniya,marrakech, 2010, P :31.

2- الحسين بشوظ: الحكامة مفهوما، منظمة المجتمع العلمي العربي (arsco)، تاريخ النشر:2016/05/06 ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19، الرابط الالكتروني: https://arsco.org

3- محمد غربي: مفهوم الحكم الصالح بين مثالية الخطاب الدولي وإكراهات الدولة في الجنوب، ص10-11.

- **مفهومها:**

هي " الطريقة التي بواسطتها تسيّر السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعّالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع "، حيث يركز التعريف على إظهار منافع وايجابيات الحكم الرشيد وكيف أنه يسمح بالتقليل من التكاليف وفي نفس الوقت تحقيق أكبر ربح ممكن."[**صندوق النقد الدولي FMI**]

2. **أسس ومعايير الحكامة الرشيدة:**

يوجد عدة معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تشمل الدولة ومؤسساتها والإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين وهي معايير قد تختلف حسب المنظمات وحسب المناطق؛ لأن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تتمحور بالأساس حول:

- تحفيز النمو الاقتصادي وحرية التجارة والخوصصة.
- المشاركة: وهي حق المواطنين في الترشيح والتصويت وابداء الرأي ديموقراطيا في البرامج والسياسات والقرارات. وتتطلب توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والحريات العامة وترسيخ الشرعية .
- حكم القانون: أي أن القانون هو المرجعية وسيادته على الجميع بدون استثناء وفصل السلط واستقلالية القضاء ووضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.
- **الشفافية:** تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاد القرارات الصالحة وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.
- **حسن الاستجابة:** يعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع بدون استثناء.
- **التوافق:** وهو القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول الى اجماع واسع حول المصلحة العامة.
- **المحاسبة :** محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة وخصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام من تعسف واستغلال السياسيين.
- **الرؤية الاستراتيجية:** أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع والقدرات البشرية.

3. **شروط الحكامة الرشيدة:**

من أجل أن تقوم الحكامة لا مناص من تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني حيث لا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية إلا في ظل الديموقراطية أو السيادة الشعبية؛ لأن الحكامة تستوجب وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لذلك فإن بلوغ مستوى رشيد من التدبير التشاوري والتشاركي رهين بتوفر مجموعة من الشروط المؤسساتية والقانونية التي تمنح المواطن الكفايات الضرورية لتسهيل عملية مشاركته وتعبيره عن أرائه، وهي ترتكز على تغيير طبيعة العمل العمومي من خلال:

- إعادة النظر في احتكار الحكومة لتدبير الشأن العام، بمنح القوى المحلية مجموعة من الصلاحيات في إطار تكريس مسلسل اللامركزية، واللاتركيز في صناعة القرار السياسي.
- توفير الكفايات اللازمة القانونية والمؤسساتية التي تسهل عملية تواصل المجتمع مع الفاعلين المحليين السياسيين والاقتصاديين.
- العمل على دعم انفجار قنوات التفاعل الأفقي كالمجتمع المدني.

4. **الحكامة والمجتمع المدني:**

إنَّ الحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني يستدعي منا التمييز بين واقعين مختلفين لمجال عمل هذه التنظيمات؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني في **الدول المتقدمة** قد ترعرعت في ظل تقدم اقتصادي كبير، وانتشار الديمقراطية والحرية، لذلك استفادت من البنيات التحتية ووفرة مصادر التمويل، ما جعلها تتمتع بالاستقلالية في بعدها التنظيمي والهيكلي حيث نجد أن كل هذه الظروف قد جعلت المجتمع المدني في الغرب، يلعب دورا حيويا مكملا لمسيرة النمو الإنساني والمجتمعي.

أما في دول **العالم الثالث** فإن هذه التنظيمات ظهرت في ظل ظروف مختلفة تماما؛ ذلك أن التطورات التي عرفتها هذه الدول، خاصة ما يتعلق بمخلفات الاستعمار والمجهودات المبذولة من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى الانخراط في مسلسل التقويم الهيكلي، قد جعلها تعاني مجموعة من الاختلالات والتناقضات في كافة الميادين؛ لأن ظهور المجتمع المدني كان يهدف إلى ملئ الفراغ الذي تركه انسحاب الدولة وتخليها عن بعض أدوارها خاصة على المستوى الاجتماعي .إلا أنه ورغم بعض الصعوبات التي واجهتها تنظيمات المجتمع المدني من ضعف البنيات التحتية وقلة مصادر التمويل وضعف تكوين الموارد البشرية، فقد استطاعت أن تقوم بمبادرات محمودة في بعض القطاعات الاجتماعية كمحو الأمية وإدماج العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية خاصة في العالم القروي .ومن هذا المنطلق ينبغي الاعتراف بأن العمل

الجمعوي هو حقيقة التكامل مع العمل الحكومي, لأن عدم اشراك المواطنين في المسؤولية يفرغ الديمقراطية من كل معنى حقيقي لها وبالتالي يحيل على بيروقراطية سهلة تكون عواقبها وخيمة وفيروسا مجتمعا بحل الشوائب والظواهر غير الصحية .والحديث عن المجتمع المدني, لاينبغي فهمه بالمعنى الضيق وحصره في المنظمات غير الحكومية والتي في الغالب تأخذ أشكال منظمات بيروقراطية, بل في اعتقادنا يجب أن تتكتل حول مشاريع موحدة, لانعاش مبادرات الجمعيات وبالتالي الحصول على تفاعل بين السلطة العمومية والفاعليين الاقتصاديين والاجتماعيين.

- **مفهوم الفساد:**

يتمثل الفساد في الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد، والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري، والمالي في الدولة، ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة الحسابات، وأموال الحكومة، والهيئات، والمؤسسات العمومية، والشركات الخاصة، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى، والاختلاس، والتهرب الضريبي، والمحسوبية في الحصول مكاسب مادية، وتوظيف المحاباة في التعيينات الوظيفية في الدولة.

كما نجد للفساد تعاريف عديدة منها:

هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.[**حسب منظمة الشفافية الدولية**][1].

هو دفع رشوة أو عمولة مباشرة لموظفين أو المسؤولين في الحكومة وفي القطاع العام أو الخاص لتسهيل عقد الصفقات.[**حسب البنك الدولي**]

أما اتفاقية الأمم المتحدة فحصرتها في التالي[2]**:**

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين أو الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية أو القومية.
- اختلاس الممتلكات وتبديدها من طرف موظف عمومي.
- المتاجرة بالنقود، والثراء غير المشروع.
- الرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- غسل العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة.

1- أحمد عبد الهادي حماد" مكافحة الفساد المالي و الإداري وأهمية الحوكمة في الشركات، الرابط الالكتروني: http:/www.iiadubai.org

2- سعاد عبد الفتاح محمد: "أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحايي، بحوث منشورة بمجمة النزاهة، ع3، السنة2007.

- **مشكلات التنمية والحكم الصالح في المجتمعات النامية :**

تعيش المجتمعات النامية أو ما يمسى أيضا دول العالم الثالث مشكل كبيرة حول دون تنمية هذه الدول التي غالبا ما تتوفر على مواد أولية ويد عاملة رخيصة، ومن هذه المشاكل:

1 . استمرار نمط الدولة الريعية او شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية او مصادر تأتي من الخارج.. مثل النفط، السياحة، تحويلات من الخارج، رسوم الترانزيت والقروض.

2. استمرار ظاهرة الدولة الأمنية، التي تعتمد على سياسة القمع، واحتواء المجتمع المدني ومصادرة الحريات...

3. ضعف البنية المؤسسية السياسية والادارية وغياب المحاسبة والشفافية.

4. ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد اجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين من خلال دستور واضح ومحدد وعصري ويستجيب لحاجات التطور، وشحة الحريات وبخاصة حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق تأسيس الاحزاب والجمعيات والنقابات وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الامراض الاجتماعية.

5. ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص وانعدام الفرص المتساوية والمتكافئة امام القانون وفي الحياة العملية وفي العمل، واستمرار تفشي الامية في صفوف النساء على نحو شديد ومضاعف بالنسبة للرجال، وكذلك استمرار الموقف السلبي من قضية الاقليات الدينية والقومية واللغوية وحقوقها ناهيكم عن وجود وتفاقم ظاهرة عزل المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة.

6. النمو الكبير للجهاز البيروقراطي وترهل الادارة الحكومية وتقادمها وارتفاع المديونية وانخفاض معدل الانتاجية وازدياد العجز في الميزانية، واعتبر تقرير التنمية الانسانية النامية ان نقص الحرية مسؤول عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الانسانية في المنطقة النامية.